

الفصل السابع

الحاكم الناجح بين قوانين القرآن وسنن التاريخ

1. ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (1)
2. ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (2)
3. ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (3)
4. ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (4)
5. ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (5)
6. ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (6)

الفصل السابع

الحاكم الناجح

بين قوانين القرآن وسنن التاريخ

1- ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (1)

إن قصص القرآن حقيقية حدثت في زمان ومكان، لكنها قصص لكل العصور، إنها لا تحكي تاريخاً فقط، بل تقدم فلسفة للتاريخ، وتضع أمام القارئ قوانين التاريخ التي لا تخطئ بالتجربة، لتكون منهاجاً لمن يريد أن ينجح سواء كان فرداً أو دولة أو أمة.

لكن المشكلة أننا فقدنا قدرتنا على «القراءة المنتجة»، وفقدنا عقولنا وإرادتنا، فلم نستطع قراءة التاريخ، ولم نستطع قراءة القرآن قراءة فعالة تستفيد من كنوزه التاريخية والإنسانية. نحن نقرأه فقط للحصول على الحسنات من تكرار الألفاظ، لا من أجل الفهم ولا من أجل التقدم ولا من أجل تحويل دفة التاريخ إلى أمتنا!

وفي الأوقات التي يتوافر فيها لبعضنا «الإرادة» لا يتوافر «العقل»؛ ولذا تتحول «الإرادة بلا عقل» إلى إرهاب!

أما «تعمير الأرض»، وهو مفهوم رئيس في القرآن، فهو غائب عن أولويات أكثر المسلمين منذ قرون. وقل مثل ذلك في «الأخذ بالأسباب»: أسباب العلم، وأسباب القدرة، وأسباب التنمية، وأسباب التقدم. وهي كلها مفاهيم غائبة ومغيبة عن أذهان أكثر المسلمين في كل عصور التراجع. واللافت للنظر أن كل تلك المفاهيم الإيجابية الغائبة عن المسلمين أو أكثرهم، كانت هي نفسها المفاهيم الحاكمة للمنهج الحركي عند محمد ﷺ والصحابة والسلف في عصور الازدهار؛ لأنهم كانوا يقرأون القرآن قراءة منتجة للتقدم والحضارة والتنمية، لا للإرهاب والتكفير والتفجير.

إن القرآن كتاب فريد في قراءة التاريخ ومعرفة قوانينه؛ لأنه قبس من الحقيقة. وهو يقدم دروسًا للتقدم. وأريد أن أقف عند قصة من قصصه تقدم لنا دروسًا لا تخطئ في فلسفة التاريخ وقوانينه الأزلية، وهي قصة ذي القرنين، وقد لُقب بهذا اللقب لأنه بلغ قرني الشمس أي مطلعها ومغربها، شرقها وغربها، بلغها حاكمًا عادلًا عالمًا آخذًا بأسباب الدنيا وأسباب العلم. وهذا التفسير لاسمه جاء في رواية عن النبي ﷺ: «سمي ذا القرنين لأنه طاف قرني الدنيا - يعني شرقها وغربها». وذكر بعض المفسرين أنه لُقب بذلك لشجاعته كما يسمى الشجاع كبشًا كأنه يناطح أقرانه.

ولعل أول قانون يقدمه القرآن من قصة ذي القرنين هو: (مهما كانت قدرة القيادة على التخطيط عالية لن تنجح من دون الناس؛ فحجر واحد لا يصنع شرارًا)! فلا بد أن تتحرك الجماهير مع قيادتها يداً بيد للعمل والإنتاج وتنفيذ المشروعات القومية بصدق وإخلاص ومثابرة.

فهذا الرجل المعجزة «ذو القرنين» لم يستطع أن يصنع شيئًا من دون

عون الناس، ألم يقل ذو القرنين لهم: ﴿فَاعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾ [الكهف: 95]، وألم يقل لهم: ﴿أَتُونِي زُبْرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: 96]. وهذا معناه تأكيد دور الناس (...أَعِينُونِي... آتُونِي... انْفُخُوا... آتُونِي...).

هذا ما نسميه بلغة الفلسفة "الديالكتيك"، أي العلاقة التفاعلية بين طرفين والتي تنتج إما شيئاً إيجابياً أو سلبياً. إن طرفاً واحداً لا يكفي، وهذه ليست سنة تاريخية فقط، بل سنة كونية؛ فالديالكتيك قانون إنساني وتاريخي وكوني؛ ولا أريد أن أضرب مثلاً بالذكورة والأنوثة التي أنتجت البشرية، ولا بالموجب والسالب اللذين يصنعان الكهرباء، ولا بالهيدروجين والأكسجين اللذين يصنعان الماء.

بل أريد أن أتوقف عند فلسفة التاريخ؛ فالبطل وحده لا يصنع أمة، ولا يصنع عصرًا ولا تاريخًا، بل لا بد من تجاوب الناس معه، أي إن الدخول إلى عصر جديد يستلزم حركة أمة بأكملها، فلست من الذين يؤمنون بعبادة الفرد ولا بقدرته على صناعة التاريخ وحده. نعم البطل ضروري لتحريك الأمة والمضي معها إلى الأمام، أقول: «المضي معها إلى الأمام»، ولا أقول «المضي بها إلى الأمام»!

إن أعظم العظماء محمد ﷺ لم يكن وحده، بل كان معه أصحابه الكرام، ألم يقل «اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك؛ بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب»، وكان أحبهما إليه عمر. (قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر).

والمسيح كان معه الحواريون، وهكذا كان الحال مع كل الأنبياء

المنتصرين، أما الأنبياء الذين تخلى عنهم الناس لم يكن لهم تأثير مثل الأنبياء الذين تحركت معهم الجماهير نحو هدف واحد.

وقل مثل ذلك في الفلاسفة؛ فتأثير سقراط اكتمل بتلاميذه، ولذلك عندما أُعدم سقراط انتصرت فلسفته، وعندما «رُفع» المسيح انتصر دينه، وعندما مات محمد ﷺ، انتشر الإسلام في ربوع العالم خارج شبه الجزيرة العربية.

ماذا أريد أن أقول من كل هذا؟

أريد أن أقول إنَّ مصر لن تخرج إلى "النهار" إلا إذا تحرك الناس مع القيادة نحو هدف واحد، فمصر لن تتقدم إلى الأمام بالمعونات ولا بالبطل التاريخي وحده، بل بالتفاعل الخلاق بين القيادة والشعب، من خلال خطة إستراتيجية قابلة للتنفيذ، وخطط زمنية تتناسب مع قدراتنا، وعزم لا يلين على تحويل الأمل إلى واقع حي.

2- ذو القرنين.. التمكين والتنمية والإرهاب (2)

إذا أرادت بلادنا أن تنهض، فعليها إصلاح «طرق التفكير»، ونشر الثقافة العلمية، ومحاربة الجهل والخرافة والأسطورة، من خلال برامج فعالة وعملية لنشر الوعي العلمي في الاجتماع والسياسة والاقتصاد، وقبل كل ذلك «الوعي العلمي بالدين»؛ مما يعني إصلاح التفكير الديني في المؤسسات الدينية والمناهج التعليمية والإعلام. ولا قيمة لذلك دون أن يتغير التفكير الشعبي في الدين عند مختلف الطبقات: الطبقات الدنيا، والطبقات العليا.

إن الذي صنع شخصية ذي القرنين هو التفكير الديني الصحيح، والتفكير العلمي المنضبط، وفي تصوري لا أجد فرقاً بين النوعين من التفكير: التفكير الديني الصحيح، والتفكير العلمي المنضبط؛ فكلاهما يقوم على منطق السببية: ﴿وَأَيِّنُّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ (٨٤) ﴿فَأَنْبَعُ سَبَبًا﴾ [الكهف: 84 - 85]، وكلاهما يقوم على منطق المصلحة العامة: ﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمَكُّهُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: 17]، وكلاهما يحدد طريق النصر والتمكين والتنمية ومواجهة الإرهاب في الأخذ بأسباب العلم والتخطيط الإستراتيجي والقدرة والتكنولوجيا.

والأخذ بتلك الأسباب، ليس معناه استهلاك العلم الذي يبدعه الآخرون، بل إنتاج العلم وتطويره والبناء عليه، ولا يعني استيراد الخطط المعلبة من مكاتب أوروبا، بل يعني التخطيط الملائم لحالتنا وواقعنا، ولا يعني الاستقواء بقوة الغير، بل يعني القوة الذاتية، ولا يعني أيضاً مجرد شراء المنتجات التكنولوجية والاستمتاع بها، بل يعني تصنيع التكنولوجية صناعة وطنية.

وهنا يكمن القانون الثاني في قصة ذي القرنين، وهو درس الدروس، ويتمثل في الأخذ بأسباب التمكين والتنمية ومواجهة الإرهاب؛ والقانون القرآني هنا هو: ﴿وَأَيِّنُّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ (٨٤) ﴿فَأَنْبَعُ سَبَبًا﴾ [الكهف: 84 - 85].

ومعنى ﴿وَأَيِّنُّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾، قال المفسرون: السبب في أصل اللغة عبارة عن «الحبل» ثم استعير لكل ما يتوصل به إلى المقصود، وهو يتناول العلم والقدرة والآلة؛ فقلوه: ﴿وَأَيِّنُّهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾، معناه أعطيناه من كل شيء من الأمور التي يتوصل بها إلى تحصيل ذلك الشيء. ومعنى ﴿فَأَنْبَعُ﴾

سَبَبًا ﴿﴾ أنه تعالى أعطاه من كل شيء سببه فإذا أراد شيئاً أتبع سبباً يوصله إليه ويقربه منه.

لاحظ هنا في تفسير الفخر الرازي السابق والذي أورده في تفسيره (مفاتيح الغيب)، أنه يحدد (السبب) بثلاثة أمور:

1- العلم.

2- القدرة.

3- الآلة (أو التكنولوجيا بلغة عصرنا).

وهذه الأسباب كانت أسباب التمكين والتنمية في الماضي السحيق، ولا تزال حتى اليوم هي نفسها أسباب التمكين والتنمية. ويمكن أن نضيف لها عنصرًا مهمًا وهو «التخطيط الإستراتيجي».

لكنّ نفرًا من جهلاء هذه الأمة لا يزالون يتحركون في عوالم الجهل والخرافة والأسطورة، إما مستعينين بعوالم الجهل والسحر والجن والدجالين والمشعوذين، أو يظنون أنهم يمكنهم أن يغيروا العالم بكلمات جوفاء أو بمعارك زائفة على منابر الإعلام أو منابر الوعظ بالأساطير والإسرائيليات. ويكفيهم انشغالهم بالتكفير والتفجير؛ فهم المؤمنون وهم أهل الجنة وهم الفرقة الناجية، وهم الأوصياء على الدين وعلى الناس، وهم القائمون على تنفيذ الإرادة الإلهية على الأرض!

بأمانة ماذا؟

لا أدري .. فلا هم نهضوا بالأمة، ولا هم أهل ابتكار أو إبداع، ولا أحد منهم اخترع أدنى اختراع لفائدة البشرية، بل لا أحد منهم استطاع أن يدير

منشأة صغيرة وفق المعايير الدولية. فهم أهل فشل في الماضي وهم حاملو فكر الخوارج القدماء، ينشرون الدمار والتخريب، ولم يسألوا أنفسهم يوماً: إذا كانت النتائج دوماً خاطئة أليس هذا دليلاً على أن المقدمات والوسائل خاطئة، وبالتالي يجب أن نغير المقدمات ونغير الوسائل؟!

إن النتائج الخاطئة تدل على خطأ الفكر الذي يحركها، والفكر السليم دوماً يخرج نتائج جيدة. هذه قاعدة بديهية، وهي متسقة مع العقل السليم والقرآن الكريم. لكنها غائبة عن عقول «خربة» التفكير والمنطق؛ لأنها لا تستحضر في طريقة تفكيرها معيار «النتيجة النهائية» The end result؛ فالعبرة في صواب الفكرة يكمن فيما تؤدي إليه: الثمرات، النتائج، الآثار، الوقائع، الحقائق.

وتثبت صحة سلامة تفكيرنا عندما نجده يعمل works في الواقع ويؤتي بنتائج عملية مفيدة، ﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: 17].

وإذا كان المرء يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة، سواء لأنه متعصب أو إرهابي أو جاهل، ودوماً تجدد فكره وعمله فاشلين في الواقع المحي، ثم يتمسك بهذا الفكر بعد كل هذا الفشل، ولا يتراجع عنه، فاعلم أنه مريض التفكير ومعزول عن الواقع، وهؤلاء هم الذين سماهم القرآن (الضالين) .. وعليك أن تمد الألف ست حركات! لأنهم لم يدركوا أبداً قانون ﴿وَأَنبِئْهُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ (٨٤) فَأَنْبَغُ سَبَبًا ﴿ [الكهف: 84 - 85].

وهذا القانون هو جوهر «التفكير العلمي» الذي يربط ربطاً لزومياً قوياً بين المقدمات والنتائج .. إنه منطق «السببية»، وهو ضد منطق الخرافة

والأسطورة، وهو منطق العلم ضد منطق الجهل، ومنطق التخطيط ضد منطق التخبط، ومنطق القوة ضد منطق العجز والهزائم المتكررة، ومنطق تكنولوجيا العصر ضد أدوات القرن التاسع عشر.

3- ذو القرنين .. التمكين والتنمية والإرهاب (3)

... القانون الثالث في قصة ذي القرنين هو: «أفضل وسيلة للتمكين السياسي هي تحقيق العدالة».

وهذه سنة تاريخية لم يدركها كثيرون من الذين وصلوا للحكم؛ إذ ظنوا أن التمكين يكون بنشر أهل الثقة أو أهل القطيع في كل أرجاء الدولة ومؤسساتها، فخابت ظنونهم وسقطوا في كل مراحل التاريخ: البعيدة والقريبة. بينما الحاكم الذي هو الذي يدرك أن الطريق الأفضل للتمكين السياسي هو تحقيق العدالة.

وهذا قانون أكدته تجربة ذي القرنين؛ ولذا استحقت أن يسجلها القرآن العظيم درساً لكل الحكام في كل زمان ومكان.

﴿ قُلْنَا يَا الْقَارِنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴿٨٦﴾ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نُكْرًا ﴿٨٧﴾ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحَسَنَىٰ وَسَنُقُولُ لَهُ مِن أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الكهف: 86 - 88].

فالعقاب للظالم والمخطئ، والحسنى والتكريم لمن حسن فكره واستقام عمله. لا ظلم للمواطن الصالح، ولا تهاون مع الظالمين والمفسدين والإرهابيين.

إنه قانون لا يخطئ .. إذا حدث تمكين ولم تُنفذ العدالة، فسوف يتحول التمكين إلى ركام؛ فالظلم أيًّا كان نوعه ومستواه هو أول أسباب الثورات، والعدل أساس الملك المستديم.

وهنا نرجع لفيلسوف الدولة العربية ابن خلدون؛ حيث يذكر في مقدمته الشهيرة أن أحسن ما كُتب في ذلك وتداوله المؤرخون كتاب طاهر ابن الحسين لابنه عبدالله بن طاهر عندما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما. فكتب إليه أبوه طاهر كتابه المشهور الذي عهد إليه فيه، ووصاه بجميع ما يحتاج إليه في دولته وسلطانه من الآداب الدينية والخلقية، والسياسة الشرعية والملوكية، وحثه على مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، بما لا يستغني عنه ملك، ولا سُوقَةً (أي عامة الناس أو أوساطُ الناس وتطلق على الواحد وغيره). ونص الكتاب طويل، وأكتفي في هذا المقام بما قاله عن العدل:

«... واعلم أن القضاء من الله تعالى بالمكان الذي ليس فوقه شيء من الأمور، لأنه ميزان الله الذي تعدل عليه أحوال الناس في الأرض. وبإقامة العدل في القضاء والعمل تصلح أحوال الرعية وتؤمن السبل، وينتصف المظلوم، وتأخذ الناس حقوقهم وتحسن المعيشة، ويؤدَّى حق الطاعة، ويرزق الله العافية والسلامة، ويقىم الدين، ويجري السنن والشرائع في مجاريها».

نعم بالعدل يصلح حال الدولة، وتنصلح أحوال الناس وتتحسن معيشتهم، وتصبح الطرق آمنة، ويحصل الناس على حقوقهم، وهنا يستديم الملك وتستقر الدولة ويأمن الناس ويأمن الحاكم.

ذات يوم خطب الإسكندر (بعض المفسرين يرى أنه ذو القرنين) في جنده - كما يذكر ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» لعلي بن أبي طالب

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «يا عباد الله إنما إلهكم الله الذي في السماء الذي نصرنا بعد حين، الذي يسقيكم الغيث عند الحاجة، وإليه مفزعكم عند الكرب، والله لا يبلغني أن الله أحب شيئاً إلا أحببته وعملت به إلى يوم أجلي، ولا يبلغني أنه أبغض شيئاً إلا أبغضته وهجرته إلى يوم أجلي. وقد أُنبئت أن الله يحب العدل في عباده ويبغض الجور؛ فويل للظالم من سوطي وسيفي، ومن ظهر منه العدل من عمالي فليتكى في مجلسي كيف شاء، وليتمنَّ عليَّ ما شاء، فلن تخطئه أمنيته، والله المجازي كلاً بعمله».

نعم أيها الإسكندر .. إن الله يحب العدل في عباده ويبغض الجور.

ما أجمل قولك «فويل للظالم من سوطي وسيفي»!

وما أروع قرارك «ومن ظهر منه العدل من عمالي، فليتكى في مجلسي كيف شاء، وليتمنَّ عليَّ ما شاء، فلن تخطئه أمنيته»!

هل هناك تشجيع على العدل يمثل هذه الروعة «فليتكى في مجلسي كيف شاء»؟ .. يجلس ويتمدد ويتكى بأية طريقة يحبها؛ فقد عدل؛ وبذلك حقق أهم مقصد للحكم، وأهم غرض للدولة، بل وأهم وظيفة لها. وهنا يحق أن يفرح الحاكم الأعلى للدولة؛ فقد ضمن لحكمه الاستقرار والتمكين.

وقضية العدالة من المطالب العالمية للشعوب، وهي قاسم مشترك بين شعوب الماضي وشعوب الحاضر. وهذا مُدرك جيداً عند ذي القرنين.

إننا ندين بالفضل لمايكل والزر أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة برنستون الأمريكية، الذي نشر في صدر الثمانينيات كتاباً مهماً بعنوان «ميادين العدالة Spheres Of Justice»، يتناول فيه الدفاع عن العدالة

والتعددية والمساواة، حيث اتجه إلى بحث هذه الظاهرة في ثنايا العلاقة مع المشترك الأخلاقي العام بين شعوب البشرية.

ففي عام 1989م، عام الثورة في أوروبا، خرج الشعب إلى شوارع «براغ» بتشيكوسلوفاكيا حاملاً لافتات وقد كتب على بعضها كلمة «العدالة»، وكتب عليه بعضها الآخر كلمة «الصدق»، وعبر التلفزيون رأى المشاهدون حول العالم ذلك كله، مع تجاوز الموانع القومية والثقافية والدينية؛ حيث أدركوا تماماً وبتلقائية ماهية القيم والمعايير العالمية للعدالة والصدق، أي معايير الحد الأدنى المشتركة بين الجنس البشري، التي يطالب بها المتظاهرون هناك «محلياً» الديكتاتورية الشيوعية المسيطرة آنذاك.

وهذا ما كان يدركه ذو القرنين.

كيف..؟

4- ذو القرنين.. التمكين والتنمية والإرهاب (4)

أدرك ذو القرنين أن العدالة مطلب إنساني عام، وشرط للتمكين عند أي شعب، تستوي في ذلك الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة التي لم تلحق بعد بسلم الحضارة والتمدن. ﴿قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: 93]. ومع ذلك أقام فيهم العدالة ولبي مطلبهم على الفور نحو مكافحة الإرهاب.

فذو القرنين لم يطبق العدالة في بلاده فقط مثلما تفعل الدول الغربية، ثم تعيث في الأرض استعماراً وظلماً بمعايير مزدوجة، بل طبقها في بلاده التي انطلق منها بعد أن استقر حكمه على قواعد العدالة، وطبقها في أقاصي الأرض من مطلع الشمس إلى مغربها، بصرف النظر عن مدى تقدم هذه الشعوب أو

تخلفها، وبغض النظر عن كونها متعلمة أو جاهلة، مؤهلة أو غير مؤهلة. فالعدالة واجبة بمعيار واحد على كل الأمم، لا بمعايير مزدوجة مثل تلك المعايير التي يطبقها الاستعمار العالمي.

إن قيمة العدالة التي تظاهر من أجلها المصريون، هي ذاتها التي تظاهر من أجلها مواطنو براغ أو غيرهم من شعوب العالم، وقد خرجوا رافعين هذا الشعار لأنهم يريدون ببساطة وضع نهاية للظلم وتطبيق قانون للمساواة والعدل وإيقاف سيطرة وامتيازات نخبة الحزب الحاكم. ولم يفعلوا ذلك دفاعاً عن المساواة النفعية حسب مبدأ الاختلاف لجون رولز، أو أية نظريات فلسفية على غرار نظريات الفضيحة أو التفويض.

وقل مثل هذا في قيمة «الصدق»، فنجد أن مواطني مصر أو براغ أو أية بلد عانت من الخداع والتضليل، لم يخرجوا إلى الشارع دفاعاً عن الأخلاق المثالية أو نظرية الإجماع أو حتى نظرية الاتساق مع الحقيقة، بل ربما لا يعرفون مثل هذه النظريات الفلسفية، بل قد لا يكثرثون بها من الأساس. لكن الواقع أن المتظاهرين أرادوا فقط أن يسمعو تصریحات صادقة من زعمائهم السياسيين، وطالبوا بأن يكون بإمكانهم تصديق ما يقرأون في الصحف وعدم خداعهم والكذب عليهم أكثر من ذلك. وأشار مايكل والزر إلى أن مثل هذه المناسبات أوضحت له ولآخرين أنه كانت هناك علاقة حميمة بين قيمة «العدالة» وقيمة «الصدق» بوصفها مطالب مشتركة بين الجنس البشري كله.

ويخطئ من يظن أن العدالة في القضاء والقوانين فقط، بل في كل المجالات، ولعل من أهم مستويات العدالة، لا سيما في دولة تريد أن تنهض،

هو سيادة مبدأ «لكل حسب عمله»، لا حسبه ولا نسبه، ولا علاقاته، ولا غير ذلك من أسباب الوصول اللامشروعة في المجتمعات المتخلفة.

ويستلزم مبدأ «لكل حسب عمله» خلق بيئة تنافسية عادلة، أي وضع الضمانات والتقاليد التي تكفل قواعد وآليات ثابتة للتنافس لا يمكن الالتفاف حولها أو القفز عليها. ومن أهم هذه القواعد المساواة، لكنها ليست المساواة بمعناها الآلي، أي المساواة الميكانيكية التي تلغي الفروق الفردية في المواهب والجهد، وتجعل من الأفراد نسخًا متشابهة تشابه الآلات من النوع نفسه.

إن المساواة الميكانيكية تسوي بين من يعملون ومن لا يعملون، ومن ثم تحطم الدافعية عند المتميزين والناشطين والمخلصين؛ فلماذا يعملون وهم يتساوون مع الكسالى والعاجزين. ولماذا يعملون وهم يتساوون في الترقيات والحوافز مع الذين لا يعملون، ولماذا يتفانى الموظف الجديد النشط والمتميز وهو في كل الأحوال أقل في المكتسبات من الموظف الأقدم حتى ولو كان هذا الأخير محدود الطاقة والمواهب والعطاء؟ ولذا فإن التسلسل النمطي للوظائف بحاجة عاجلة إلى الإصلاح؛ حتى تتحقق العدالة الضرورية لعملية التنمية ﴿وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَىٰ وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا﴾ [الكهف: 88]، ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: 7].

ولا بد من حماية عملية التنافس من غول الاستثناءات والوسائط. فمن أبلغ مظاهر الظلم - كما قلنا مرارًا - الاستثناءات المتوالية التي تتحول بمرور الوقت إلى قواعد. فتتحول الوسائط إلى قاعدة، والكسل إلى حق، والرشوة إلى إكرامية، والتشدد مع البعض إلى أعمال للقانون، والتساهل مع البعض الآخر إلى أعمال لروح القانون...! ومن أهم ضمانات العدالة أيضًا وجود

مؤسسات تحمي الأفراد من القوة الطاغية لبعض الجهات والمجموعات ذات القوة، وتحمي الأفراد من صراعات المصالح التي لا يخلو منها المجتمع أبداً.

إن البيئة التنافسية العادلة الخاضعة لمنظومة قانونية عادلة سوف تسهم في إيجاد المواطن الكفاء، والفعال، والأمين، الذي يطور ذاته باستمرار، ويواصل عطاءه من أجل الترقى. ولذا فإن من شروط خلق بيئة تنافسية عادلة إصلاح القوانين والتشريعات؛ ليوحد قانون عادل يقدم الضمانات الكافية التي تكفل التطابق بين العمل والجزاء عليه، وبين الكفاءة والترقى، وبين الجهد والمكافأة عليه. والمهم هو التنفيذ؛ فقوانين على الورق ولا تُنفذ مثل مطر يسقط في البحر لا يُخرج زرعاً.

وإذا كانت العدالة مطلباً إنسانياً، وواجب مطلق أصيل على الحكام، فإنها لا تتحقق إلا بالناس، فكن أنت العدالة التي تتمناها للناس، ولا تنتظر العدالة من الآخرين وأنت نفسك غير عادل. ومن غير المنطقي أن يطالب شعب بالعدالة وكل فرد فيه غير عادل في نفسه أو أسرته أو عمله. فمجموع عدالة الأفراد يساوي شعباً عادلاً.

هذه هي معضلة عصرنا!

5- ذو القرنين.. التمكين والتنمية والإرهاب (5)

لا تكفي مجموعة إجراءات استثنائية وقتية لمواجهة الإرهاب، وإنما لا بد من إستراتيجية متكاملة لاقتلاع خطر الإرهاب المتزايد على الحدود، بل والذي تحول إلى مركب عضوي في بنية المجتمع نفسه.

إن «التصدي الحاسم للإرهاب» هو القانون الرابع في قصة ذي القرنين.

يظهر هذا القانون في المشهد الآتي الذي يصوره القرآن تصويراً فنياً محكماً ودقيقاً ومختصراً، موضعاً الدوافع، وإرادة الحسم، وقوة العرض المغربي، والحل المقترح المناسب للحالة، والاستجابة السريعة، ومعرفة القدرات الذاتية، والوسائل، والخطة، وطريقة تنفيذها، والعلم، والقدرة، وتوظيف أقوى تكنولوجيا العصر الذي يعيشون فيه، والنتيجة التي تحققت بنجاح. كل هذا يقوله القرآن في كلمات معدودة: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۗ ﴿٩٣﴾ قَالُوا إِنَّا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ۗ ﴿٩٤﴾ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ۗ ﴿٩٥﴾ ءَاتُونِي زُبُرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ۗ ﴿٩٦﴾ فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُ نُقْبًا ۗ ﴿٩٧﴾ [الكهف: 93 - 97].

والسد قد يكون سوراً، أو أي شيء آخر، المهم الحسم ثم الحسم، بقوة، وبإستراتيجية محكمة التخطيط والتنفيذ، وبلا أي تردد، وباستخدام كل وسائل العصر.

وقد أدرك الغرب شيئاً من هذا مع الإرهاب، حيث أعاد تصديره إلينا، ولكنه الآن يخشى أن يتمدد إليه مرة أخرى، فبدأ يأخذ إجراءات احترازية غير عابئ بحقوق الإنسان التي يوجع رأسنا بها ليل نهار في ازدواجية معايير بشعة، وحالة من النفاق السياسي المكشوف! وقد قامت الولايات المتحدة نفسها بإجراءات أكثر تشدداً ضد خطر الإرهاب بعد 9 سبتمبر، ليس داخل أراضيها فقط، بل عبر العالم، واتخذت منه ذريعة لتدمير دول وقتل وتشتيت شعوب. ومؤخراً بدأت الدنمارك - كما ذكرت صحيفة العرب اللندنية - في

اتخاذ إجراءات إضافية تسمح لمشرعيها في البرلمان باقتراح جملة من القوانين الجديدة التي من شأنها السماح للسلطات بمراقبة وحجز واعتقال « كل من يشتبه فيه أو من تشك السلطات الأمنية في علاقته بالإرهاب ». وقامت فرنسا وألمانيا وبريطانيا في تنفيذ إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب، سواء كان ذلك عبر جملة من الاعتقالات الواسعة في صفوف الممولين والمُجنِّدين المشتبه بهم، أو عبر حملات التوعية بالاستعانة بخبراء في المجال النفسي والاجتماعي. وقد أكد الأدميرال بينيلي في حوار له مع إحدى الصحف الإيطالية القريبة من الدوائر الرسمية، أن «إيطاليا سوف تتعامل بكل جدية وحزم مع أي مشتبه بهم أو من تشعر الأجهزة الأمنية أن له علاقة بالإرهاب». ويوجد بند في مقترح القانون المعروض للنقاش في البرلمان الدنماركي يتحدث عن «مصادرة جواز السفر في حالة شك السلطات في علاقة أي مسافر بالإرهاب».

إن إرهاب يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ليس حالة حدثت وانتهت، بل هو متكرر في كل عصر مع اختلاف الأشخاص والأماكن، لكن الفكر في كل مرة واحد؛ إنه الفكر الجامد المتحجر الذي ينتجه العقل المغلق وتحركه غريزة القطيع! ذلك الفكر الذي يقسم المجتمع الواحد إلى أبيض وأسود، دار حرب ودار سلام، فكر «الأنا وحدي» الذي يناقض السنن الإلهية في الكون والمجتمع والتاريخ، تلك السنن التي تتجلى فيها القدرة الإلهية على تنوع الألسن والألوان والأقوام وأنماط الحياة وطرق التفكير. إنه الفكر الإرهابي الذي يريد العالم لوناً واحداً! الفكر الإرهابي الذي يريد أن يحيا هو ويموت الآخرون، ويريد أن يحكم وإلا فالبديل هو الدمار!.

ودرس القرآن الخالد في مواجهة الإرهاب حسب قصة ذي القرنين،

هو استخدام القوة الحاسمة للقضاء على الإرهاب، والقوة مرتبطة بالعلم والتخطيط وامتلاك القدرة على توظيف الحديد. وظهرت كل تلك العناصر مع ذي القرنين في صناعة سد من الحديد لإقصاء الإرهابيين، أما في عصرنا فالحديد لم ينته زمانه بعد، فهو حاضر في كل أنواع السلاح وقد يحضر في شكل سور أو حواجز. و«المؤمن القوي خيرٌ وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير. احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز...» (رواه مسلم في صحيحه). ولا حرج على الإطلاق في الاستعانة بخبراء دوليين، فهؤلاء القوم الذين ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾، عندما عجزوا عن مواجهة إرهاب يأجوج ومأجوج استعانوا بذي القرنين صاحب العلم والقوة والتخطيط.

ومرة أخرى ذو القرنين لم يكن وحده بل كان معه علماء وصناع يجيدون توظيف الحديد. يقول ابن عاشور في تفسيره (التحرير والتنوير): «إنه كان معه قوم أهل صناعة متقنة في الحديد والبناء»، وهنا دور العلم ودور العلماء ودور رجال الإدارة في عصرنا من أجل «صناعة متقنة في الحديد والبناء»، سواء من أجل التنمية أو من أجل مكافحة الإرهاب.

والدولة والعلماء لن ينجحوا من دون الناس، من دون المجتمع، من دون المواطن، فلا بد من تضافر الجميع ضد الإرهاب من خلال منظومة محكمة المعالم، واضحة الخطوات، تحدد دور كل طرف ومسئوليته، وتسمح بالمبادرة. والمواطن عليه دور كبير في التوعية وفي الحصار وسد المنافذ والثغرات، كل حسب قدرته وكل حسب علمه.

هذا هو القصاص القرآني الحق في فلسفة التاريخ والحكم والحرب على الإرهاب.

6- ذو القرنين.. التمكين والتنمية والإرهاب (6)

القانون الخامس من قصة ذي القرنين هو «ضرورة ظهور الإرادة عند الناس للانتقال من الضعف إلى التمكين، ومن التخلف إلى التقدم، ومن الإرهاب إلى الأمن»، انظر قوله تعالى:

﴿ قَالُوا يٰذَا الْقَرْنَيْنِ اِنَّ يٰجُوجَ وَمَآجُوجَ مُفْسِدُونَ فِى الْاَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلٰى اَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا ﴾ [الكهف: 94]. وهذا معناه أن لديهم «الرغبة»، لكن الرغبة وحدها لا تكفي؛ إذ لا بد من وجود إرادة قوية تحولها إلى فعل، وفعل قوي؛ ولذلك قال: ﴿ فَأَعِينُونِ بِقُوَّةٍ ﴾. وهذه هي الإرادة الفاعلة التي تحرك الشعب للخروج من أزمته مهما كانت كبيرة، ومهما كان الشعب ضعيفاً؛ فالإرادة الفاعلة تجعل للقدمين جناحين كما يقول الألمان. وقد قيل لنابليون بونابرت يوماً: إن جبال الألب شاهقة تمنع تقدمك، فقال: يجب أن تزول من الأرض!.

والإرادة ليس معناها النية، بل معناها تحول النية إلى فعل. فلا يكفي أن تكون لدينا «الرغبة»، بل لا بد أن تتحول الرغبة أو النية إلى إرادة للبحث عن الأسباب الموصلة إلى الهدف، ووضع الخطة، ثم تحويل الخطة إلى أفعال قابلة للقياس والتقويم.

إن الإرادة بلا تفكير مجرد قطعة عمياء في غرفة مظلمة، وكل شعب يملك الإرادة ولا يملك التفكير المنظم لا يعدو أن يكون مجموعة من الهمج. يقول آرثر شوبنهاور: «السوقية نتاج الإرادة حين يغيب الذكاء». فالتفكير هو الذي يحول الإرادة من أداة للفوضى إلى أداة لصنع النصر، و«أنت في الطريق

الصحيح ما دمت تفكر .. سواء حققت ما تريد أم لم تحققه»، هكذا قال هنري فورد.

والإرادة تعني أنه لا يوجد مصير محتوم ونهاية واحدة، بل توجد خيارات مفتوحة، سواء أمام الفرد أو الدولة؛ فالإنسان يصنع شخصيته، والدولة تصنع هويتها، والإرادة الفاعلة هي نقطة البداية الحاسمة نحو السير قُدماً نحو «ما يجب فعله» لا نحو «ما نرتاح أو نلتذ بفعله». وإذا ما أخطأنا نتعلم الدرس ونعدل من إستراتيجيتنا لإتمام الخطوات والمهام والخطط والاقتراب من تحقيق الهدف تلو الهدف لبلوغ الأهداف النهائية.

إن «إرادة النصر» على التخلف أو الخصم أو الإرهاب نقطة فاصلة لا بد من وجودها عند الشعب والقيادة، ولا بد أن يسبقها «إرادة النصر على الذات»، وتقتضي الإرادة العاقلة تحرك الناس في دياكتيك (تفاعل خلاق) مع القيادة نحو التنمية والقضاء على الإرهاب، وهنا أحد أسرار النجاح وأسرار الفشل؛ فالصين أو اليابان أو أمريكا أو روسيا أو غيرها لم تتقدم إلا بإرادة تاريخية وقيادة تاريخية وشعب تاريخي في توليفة متجانسة. وبلغة كرة القدم إن المدرب العالمي وحده لا يصنع فوزاً، وقد جربنا ذلك مراراً وتكراراً، والفريق المكون من لاعبين مهرة من دون مدرب ممتاز لا يصنع فوزاً! وإذا وُجد المدرب والفريق ولا توجد «إرادة النصر»؛ فالهزيمة هي المصير المحتوم.

«إن من يصمم على الانتصار يقترب جداً من النصر»، هذا ما قاله طاغور، لكن نزيد عليه أن الإرادة لا بد لها من عقل يوجهها، كما لا بد من تخطيط يحكم عملها، وإلا ضلت الطريق نحو الفوضى.

هذا ما يحدث في عالم كرة القدم، وهذا ما يحدث في عالم السياسة، لا فرق .. الدرس واحد إذا أراد الشعب الحياة.

إن قانون الإرادة قانون أزمي يحكم التاريخ، وهو ليس قانوناً للمؤمنين فقط، بل قانوناً لكل الناس والأفراد والأمم، وهو قانون كوني إلهي. وكل الأمم التي تقدمت أخذت به، وكل الأمم التي تأخرت أو انهزمت لم تسر عليه أو تهاونت في تطبيقه أو لم تحاول الحفاظ على الاندفاع والحماس الذي بدأت به.

إن قصة ذي القرنين ليست قصة عابرة، وهي ليست قصته فقط بل قصة شعب تلاحم معه نحو هدف. إنها قصة أسباب وأخذ بالأسباب حسب بديهيات القوانين الطبيعية التي جعل الله الطبيعة تعمل لها، وحسب قوانين التاريخ في علو الدولة وانتصار الشعوب وازدهار الحضارات. إنها قصة تخطيط وتفكير، قصة مشقة وكفاح، قصة عدل وعدالة، قصة إرادة القوة.

وتنتهي القصة لكنها تتكرر من خلال القوانين التي تركتها لكل شعب أو قائد يريد تحقيق ذات النتائج التي حققها ذو القرنين:

1. مهما كانت قدرة القيادة على التخطيط عالية لن تنجح من دون الناس؛ فحجر واحد لا يصنع شراراً.
2. الأخذ بأسباب التمكين والتنمية ومواجهة الإرهاب.
3. أفضل وسيلة للتمكين السياسي هي تحقيق العدالة.
4. التصدي الحاسم للإرهاب.

5. ضرورة ظهور الإرادة عند الناس للانتقال من الضعف إلى التمكين، ومن التخلف إلى التقدم، ومن الإرهاب إلى الأمن.

ولا يهم مَنْ هو ذو القرنين، ولا ما هي الشعوب التي تلاحمت معه، ولا مَنْ هم يأجوج ومأجوج؛ بل المهم هو «التيمة المتكررة» في التاريخ و«القوانين الثابتة» التي تصنع التمكين والتنمية، وتحقق العدالة والأمن، وتقضي على إرهاب يأجوج ومأجوج اللذين يقومان بالوظيفة نفسها في كل عصر حتى ولو اختلفت الأسماء والأيدولوجيات.

إن قصص القرآن هي عمق التاريخ وحكمته، وهي القصص الحق ضد قصص مشايخ وجماعات الغفلة والأسطورة والتكفير! وضد قصص المهادين والمنافقين وأصحاب الأيدي المرتعشة من أساتذة الكسل الوظيفي، وتعطيل مصالح الناس، وإطلاق الشائعات، والكذب، والمماطلة!

فهل نكون مثل شعب ذي القرنين؟ وهل نجعل شعار مصر شعار ولاية

كنساس..؟

«إلى النجوم من خلال المشقة»